تمكين النساء المتضررات اقتصاديا من الحرب[1]

ضمن برنامج قيادات نسوية-مؤسسة تنمية القيادات الشابة

إيمان عبدالرحمن شريان

ملخص تنفيذي:

تعيش اليمن منذ عام ٢٠١٥ في ظروف استثنائية بسبب تداعيات النزاعات والحرب الذي أدى إلى تدهور جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة مع فرض الحصار الجوي والبري والبحري. وقد ظهرت العديد من الأزمات الاقتصادية وفي مقدمتها؛ السيولة وسعر الصرف والمشتقات النفطية. كما انعكست الآثار السلبية الوخيمة للحرب والحصار على الوضع الإنساني مع احتياج حوالي ٢٢,٥ مليون شخص نوع من المساعدات الإنسانية.

وتمثل النساء والأطفال الفئة الأكثر ضعفاً في السكان، حيث تتحمل المرأة العبء الأكبر في هذه الظروف، وتتفاوت الأضرار الاقتصادية التي تلحق بالنساء بحسب المناطق التي ينتمين إليها (مناطق نزاع أو قصف) وحسب أوضاعهن الاقتصادية قبل الحرب ومصدر دخلهن الذي كن يعتمدن عليه.

ولا شك أن للنساء دور أساسي في إعالة أسرهن وخاصة في ظل الظروف الصعبة. وتبين الورقة الأثر الإيجابي الذي يترتب على تمكين النساء اقتصادياً سواء في تحسين الوضع الاقتصادي و الإنساني، أو في دعم عملية بناء السلام وتماسك المجتمعات.

ورغم التدهور الشديد في أوضاع النساء اقتصادياً بسبب الحرب، إلا أن حجم التدخلات الهادفة لتمكينهن اقتصادياً كانت محدودة ولا تفي بالاحتياجات الإنسانية الملحة ، وقد أوصت الورقة بأهمية وضع استراتيجية شاملة لمعالجة تدهور الوضع الاقتصادي للنساء، مع الأخذ في الاعتبار تكييف التدخلات مع احتياجات وظروف الحالات المتضررة، سواء كن نازحات، أو فقيرات معيلات أسر، أو ممن انقطع مصدر دخلهن الأساسي ولم يتمكنَّ من إيجاد بدائل.

المقدمة:

I.الهدف العام للورقة:

يتمثل الهدف العام للورقة في تسليط الضوء على واقع النساء المتضررات اقتصادياً جراء الحرب، وكذلك توضيح انعكاسات هذا الوضع على عملية بناء السلام. ويبنى على ما سبق تمكين أصحاب القرار من الإحاطة بأبعاد المشكلة واتخاذ خطوات عملية لاحتواء المشكلة وآثارها من جميع جوانبها الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تم إعداد هذه الورقة ضمن أنشطة مشروع تنفذه مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالشراكة مع منظمة أوكسفام وتحت مسمى «قيادات نسوية » وهو مشروع يهدف لضمان تحقيق عملية بناء سلام شامل مراعية وحساسة للنوع الاجتماعي في اليمن وذلك من خلال منظمات مجتمع مدني ومبادرات مجتمعية قوية قادرة على إيصال وتمثيل احتياجات وأصوات النساء المتضررات إلى جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية.

II.تحديد المشكلة:

عانت النساء اليمنيات من آثار الحروب والأزمات التي مرت بها اليمن منذ عقود طويلة، حيث كان الفقر وشحة موارد المياه والغذاء في مقدمة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل النساء، خاصة عندما تصبح المرأة مسؤولة عن أسرتها في سن مبكرة. ومما لا شك فيه أن الحرب التي اندلعت منذ مارس ٢٠١٥ هي الأكثر وطأة والأشد أثراً على الوضع بصفة عامة وعلى النساء اليمنيات بصفة خاصة، حيث فقد السواد الأعظم من النساء مصادر دخلهن على أوجه وحالات مختلفة، فمنهن من نزحن من ديارهن، وأخريات فقدن معيلهن، و كذلك هناك من فقدن مصدر دخلهن سواء كان مرتب عمل حكومي أو خاص أو حتى ضمانا اجتماعياً.

III.منهجية إعداد الورقة:

تم إعداد ورقة السياسات بناء على التحليل الوصفي للمشكلة واقتراح التوصيات العملية لمواجهتها وذلك اعتماداً على الآتي:

- البيانات والدراسات والتقارير الوطنية والدولية حول الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للنساء خلال الحرب.
- النزول الميداني للجهات ذات العلاقة للإحاطة بجوانب الوضع الراهن.
- الاستفادة من التجارب الدولية في معالجة ومواجهة الضرر الاقتصادي على النساء جراء الحروب والنزاعات.
- دراسة حالات واقعية تظهر ملامح المشكلة من وجهة نظر النساء المتضررات اقتصادياً أثناء الحرب، من خلال استبيان يتضمن أسئلة مفتوحة لاستقصاء الحالة قبل الحرب ووجه الضرر الاقتصادي الذي تعرضت له وقدرتها على التكيف.

(١) الآراء في ورقة السياسات ليس بالضرورة تعبر عن آراء مؤسسة تنمية القيادات الشابة .

١. تقييم انعكاسات الحرب اقتصادياً على وضع النساء

١-١- الوضع الاقتصادي وانعكاسات الحرب عليه

١-١-١.مؤشرات القطاع الحقيقي

قدر الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤٧,١٪ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، والذي يعادل خسائر تراكمية حوالي ٣٢,٥ مليار دولار، علماً أن هذه الخسائر تستمر في الزيادة ما لم تتوقف الحرب ويتحقق السلام[٢].

ونتيجة لما سبق، انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٢٤٧ دولار عام ٢٠١٤ إلى ٤٨٥ دولار عام ٢٠١٧.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٧

١-١-٢.المؤشرات المالية والنقدية:

المالية العامة: فاقمت الحرب من تدهور وضع المالية العامة الذي بدأ في التراجع منذ ٢٠١١، حيث بلغ عجز الموازنة معدلات غير مسبوقة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في ظل التراجع الحاد للإيرادات العامة جراء الحصار الاقتصادي وتوقف انتاج وبيع النفط الذي كان يمثل المورد الرئيسي لخزينة الدولة فضلاً عن انكماش الإيرادات الضريبية أدنى مستوى. وبالنتيجة انكمشت النفقات العامة تدريجياً وصولاً إلى انقطاع صرف المرتبات والأجور العامة منذ أواخر عام ٢٠١٦ وبالتالي فقد موظفي القطاع العام المصدر الرئيسي لدخولهم، هذا فضلاً عن وقف سداد الدين العام والنفقات التشغيلية الأخرى ومنها الصيانة. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على مستوى الخدمات العامة الأساسية.

القطاع النقدي: ظهرت أزمة السيولة النقدية في عام ٢٠١٦، بعد أن استنفدت السيولة المتاحة للبنك المركزي خلال الفترة يناير ٢٠١٥- يونيو ٢٠١٦ والتي تم الاعتماد عليها بسبب شحة الإيرادات الضريبية وتوقف مبيعات النفط والغاز وتعليق دعم المانحين وتآكل الاحتياطيات الخارجية. من جانب آخر، لم يكن بالإمكان إصدار نقود جديدة في ظروف الحصار، في حين أن الإصدار الذي تم في تلك الفترة بقي في التداول خارج البنوك. كما أدت أزمة السيولة إلى اهتزاز الثقة بالجهاز المصرفي وميل العملاء إلى سحب أرصدتهم من البنوك[٣]، في ظل عجز البنوك عن تحصيل مستحقاتها لدى العملاء المدينين. ومن جانب آخر، أدى عجز الحكومة عن سداد الدين المحلي إلى تدهور وضع القطاع المصرفي الذي كان يعتمد على استثماراته في أذون الخزانة. وانعكست بقية العوامل الاقتصادية والسياسية أيضاً كالفقر وغياب الأمن والاستقرار على أداء القطاع المصرفي بصفة عامة.

كما شهد القطاع النقدي تصاعداً غير مسبوق في سعر صرف الدولار الأمريكي من حوالي ٢١٥ ريال في مارس ٢٠١٥ إلى ٤٣٦ ريال في ديسمبر ٢٠١٧، والذي يعزى إلى محدودية موارد النقد الأجنبي ونفاد الاحتياطيات من النقد الأجنبي. وفي ظل تفاقم أزمة سعر الصرف إضافة إلى العوامل الأخرى المترتبة على أزمتي السيولة والطاقة ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك حتى وصلت معدلاتها التراكمية خلال الفترة ديسمبر ٢٠١٤ - يونيو ٢٠١٧ إلى حوالي ٣٨,٧٪ للغذاء والمشروبات، و ٦٢٪ لكل من الخدمات الصحية والسكن ومستلزماته و ٨٨٪ للكهرباء والغاز والوقود.

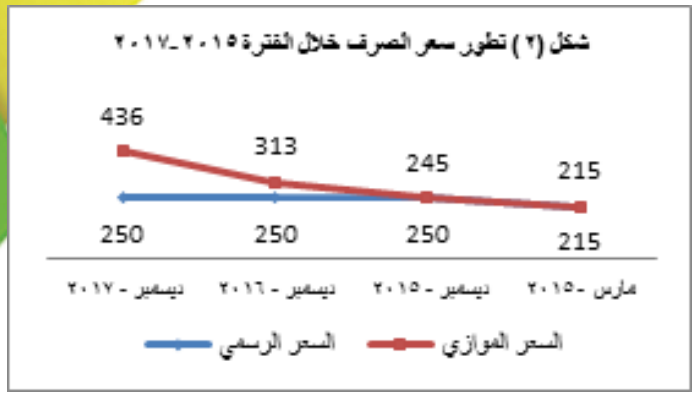

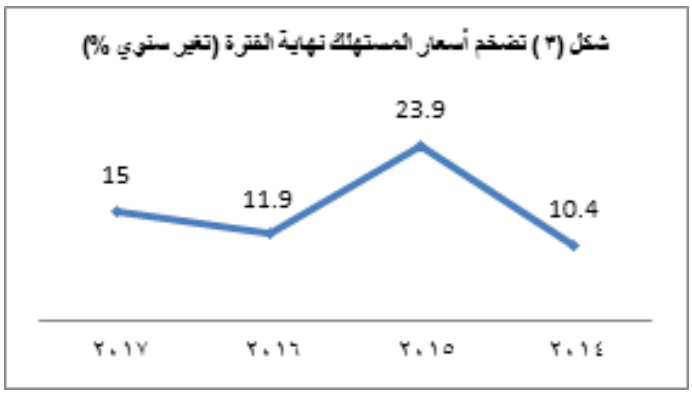

المصدر: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (٣٠) ديسمبر ٢٠١٧، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

١-١-٣.الاستثمار والقطاع الخاص:

أظهر المسح السريع في عام ٢٠١٥أثر الحرب على نشاط القطاع الخاص في أكثر المحافظات تضرراً، أن حوالي ٢٦٪ من المشاريع أغلقت وسرحت غالبية موظفيها وعمالها، وكان الضرر المادي الذي أصاب ممتلكات تلك المشاريع جراء القصف الجوي والاشتباكات المسلحة داخل المدن العامل الأكثر أثراً، وخاصة في ظل استمرار غياب الأمن في المحافظات، وتأتي الأسباب الاقتصادية بعد ذلك من خلال الحصار الاقتصادي و ارتفاع الأسعار وخاصة الطاقة والوقود، وتدهور سعر الصرف وتراجع الدخول.

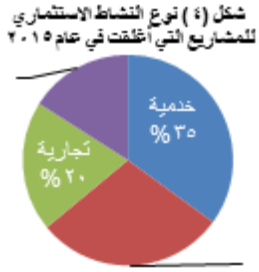

وقد أظهرت نتائج المسح أن محافظات صعدة وحجة وعدن كانت أكثر المحافظات تضرراً من حيث نسبة المشاريع التي أغلقت، والتي ترتب على إغلاقها تسريح نسبة عالية من العمالة وبالتالي اتساع رقعة البطالة. ورغم أن المحافظات التي شملها المسح هي أكثر المحافظات تأثراً بشكل مباشر من تداعيات الحرب، إلا أن الوضع لا يختلف كثيراً في بقية المحافظات وإن بنسب متفاوتة، خاصة وأن العوامل الاقتصادية غير المواتية أثرت سلباً على استمرارية النشاط الاقتصادي بصفة عامة حتى تلك المحافظات التي لم تطالها نيران الحرب.

جدول (١) نسبة المشاريع المغلقة بحسب الحجم والعمالة المسرحة

الحجم	نسبة المشاريع المغلقة ٪	نسبة العمالة المسرحة ٪
كبيرة	١٧	٦٧
متوسطة	٣٥	٧١
صغيرة	٢٧	٧٠
أصغر	٢٤	٣٨

المصدر: Rapid business survey: impact of the Yemen crisis on private sector activity, UNDP, 2015

(٢) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (٣٠) ديسمبر ٢٠١٧، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

(٣) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (١٨) سبتمبر ٢٠١٦، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ومـن أهـم العوامـل المسـتجدة والتحديـات التـي أثـرت عـلى اسـتمرارية نشـاط القطـاع الخـاص مـا يـلي:

-الدمار والتلف المادي لمنشآت الأعمال وضعف الدولة وغياب الأمن.

-الحصـار الاقتصـادي ومـا ترتـب عليـه مـن إغـلاق المنافـذ البريـة والبحريـة والجويـة عـلى نحـو أعـاق حركـة التجـارة الخارجيـة اسـتيراداً وتصديـراً وفاقـم مـن تكاليـف الشـحن والتأمـين.

-أزمـة الطاقـة وشـحة الوقـود وغيـاب الكهربـاء، أدى إلى ارتفـاع تكاليـف الانتـاج وتعطيـل المشـاريع.

-الاختلالات المالية والنقدية

جدول (٢) نسبة المشاريع المغلقة والعمالة المسرحة حسب المحافظة			
المحافظة	نسبة المشاريع المغلقة ٪	نسبة العمالة المسرحة ٪	أهم ثلاث عوامل أدت إلى إغلاق المشاريع
صعدة	٤٣	٨٠	الضرر المادي في الممتلكات، خسارة رأس المال، تلف المعدات
صنعاء	٢١	٧١	غياب الأمن، خسارة رأس المال، ارتفاع الأسعار
أبين	١٦	٤٥	غياب الأمن، خسارة رأس المال، تصاعد الديون
حجة	٣٨	٧٣	ارتفاع الأسعار، خسارة رأس المال، انخفاض عدد العملاء
تعز	١٥	٧٢	غياب الأمن، ارتفاع الأسعار، خسارة رأس المال
عدن	٣٨	٨٥	غياب الأمن، خسارة رأس المال، تصاعد الديون
المصدر: Rapid business survey: impact of the Yemen crisis on private sector activity, UNDP, 2015			

١-١-٤.سوق العمل والبطالة:

يتسم سوق العمل اليمني حسب مسح القوى العاملة ٢٠١٤/٢٠١٣ بعدد من الملامح أهمها[٤]:

- هيكل سكاني فتي ٤٠٪ أقل من ١٤ عام، ويمثل سكان الريف حوالي ثلاث أرباع السكان.
- تدني معدل المشاركة في سوق العمل عند ٣٦,٦٪ من الناشطين اقتصادياً.
- تدني معدل مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي إلى ٦٪ فقط.
- تدني التحصيل التعليمي لكل العاملين/ات والعاطلين/ات، حيث أكمل التعليم الابتدائي حوالي الثلثين فقط.
- يشتغل حوالي ثلاثة أرباع العاملين في القطاع غير المنظم.
- يعمل حوالي ٤٢,٤٪ لحسابهم الخاص أو للأسرة.

وقـد أظهـر المسـح التتبعـي لأثـر الأزمـة عـلى التوظيـف وسـوق العمـل في اليمـن الـذي أجـري في مدينـة صنعـاء، وعـدن، والحديـدة، تراجـع عمالـة الإنـاث التـي كانـت تمثـل ١٠٪ مـن العمالـة في ٢٠١٤ بحـوالي ٢٨٪، وتركـز الـضرر عـلى الفئتـين العمريتـين في طـرفي السـلم العمـري (الشـابات والكبـيرات). وكانـت صنعـاء هـي الأكـثر ضرراً وبانخفـاض ٦٣٪.

ويعتـبر القطـاع الزراعـي هـو الأكـثر تـضرراً بخسـارة ٥٠٪ مـن العمالـة، منهـا حـوالي ٥٨٤٠٠ وظيفـة في الحديـدة ،يليـه قطـاع الخدمـات الـذي خسـر حـوالي ٨,١٪ مـن عمالتـه، منهـا ٥٠،٠٠٠ وظيفـة في صنعـاء و٢٧٠٠٠ في الحديـدة، كـما تراجـع قطـاع الصناعـة ، في حـين زاد حجـم العمالـة في قطـاع البنـاء والتشـييد بحـوالي ٨٪.

مـن جانـب آخـر أدى انقطـاع مرتبـات وأجـور الموظفـين الحكوميـين لفـترة ليسـت بالقصـيرة إلى انقطـاع الموظفـين/ات عـن الحضـور لأداء وظائفهـم إمـا بصـورة كليـة أو جزئيـة، مـما أسـفر عـن شـكل جديـد مـن أشـكال البطالـة أقـرب إلى وضـع المسرحـين مـن القطـاع الخـاص، وبـات الموظـف الحكومـي يبحـث عـن البدائـل المتاحـة لتوفـير مصـدر للدخـل بعـد أن اسـتنفد مدخراتـه و لجـأ الكثـير إلى الاسـتدانة أو التكيـف مـع الحرمـان.

جدول (٣) أثر الأزمة على العمالة في عام ٢٠١٥			
أثر الأزمة على العمالة بحسب المحافظات في ٢٠١٥			
المحافظة	التغير في العمالة	التغير في عمالة النساء	توضيح
صنعاء	٪١٧,٨-	٪٦٣,٦-	مثلت النساء ٨٠٪ من المغادرين
الحديدة	٪١١,٦-	٪١٤,١-	
عدن	٪٥,٤	٪١١,١	مثلت النساء ٥٥٪ من الوافدين
أثر الأزمة على العمالة بحسب القطاعات في ٢٠١٥			
القطاع	نسبة العمالة	التغير في العمالة	أكثر المحافظات المتضررة
الخدمات	٪٣٧	٪٨,١-	صنعاء - الحديدة
الزراعة	٪١٤,٢	٪٤٩,٧-	الحديدة
الصناعة	٪٧,٢	٪٤,٠-	عدن
البناء والتشييد	٪٥,٦	٪٨	الحديدة
المصدر: تقييم الأضرار والاحتياجات – أثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦			

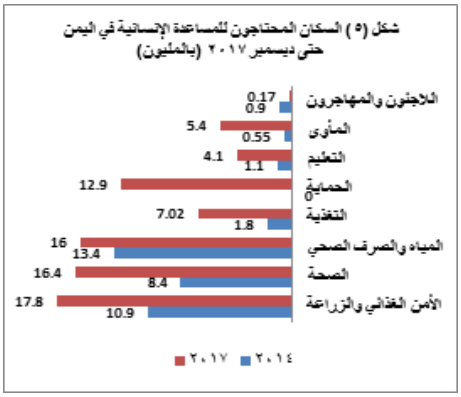

(٤) تقييم الأضرار والاحتياجات – أثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦

١-١-٥.الفقر والوضع الإنساني:

كان لتفاقم الأزمات السياسية منذ ٢٠١١ وما قبلها ووصولاً إلى اندلاع الحرب و في عام ٢٠١٥ أثراً بالغاً في تعميق واتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان. وقد أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤ ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ٤٩٪ و إلى حوالي ٧٨٪ من السكان خلال سنوات الحرب ٢٠١٦ و ٢٠١٧[٥]، وقد تم الأخذ في الاعتبار تقدير أثر العوامل الرئيسية التي أدت إلى انقطاع مصادر الدخل الرئيسية وهي:

- توقف النشاط الاقتصادي في نسبة عالية من مشاريع القطاع الخاص منذ مارس ٢٠١٥.
- انقطاع الرواتب والأجور الحكومية منذ سبتمبر ٢٠١٦.
- انقطاع إعانات الرعاية الاجتماعية منذ ٢٠١٥.
- انخفاض معدل التحويلات الخاصة المحلية والخارجية.

وفي ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بأبعادها المختلفة خاصة في ظل أوضاع الحرب؛ تمر اليمن منذ مارس ٢٠١٥ بأزمة إنسانية غير مسبوقة وصل فيها عدد السكان المحتاجين للتدخلات الإنسانية إلى حوالي ٢٢,٢ مليون شخص، وقد بلغ عدد النازحين خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ حوالي ثلاث ونصف مليون نازح/ة شكلوا حوالي ١٣٪ من إجمالي السكان، ما زال ٢ مليون منهم مشردون لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، وتمثل النساء أكثر من النصف. كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حوالي ٤١٪ من السكان[٦]، علماً أن اليمن صنفت ضمن أسوأ ٧ دول على خارطة سوء التغذية.

جدول رقم (٤) السكان تحت خط الفقر ٢٠١٤

بيان	السكان تحت خط الفقر		إجمالي السكان
	نسبة ٪	عدد	
ذكور	0.49	6,235,284	12,837,547
إناث	0.51	6,375,220	13,135,760
إجمالي	0.49	12,610,504	25,973,307

المصدر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤، الجهاز المركزي للإحصاء.

١-٢- وضع النساء اقتصادياً وانعكاسات الحرب عليهن

أفرزت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية معاناة بالغة الصعوبة وخاصة على فئات المجتمع الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال. وتتفاوت معاناة النساء الاقتصادية جراء الحرب باختلاف الحال الذي آلت إليه، ووفق طبيعة الضرر وشدته، سواء نتج هذا الضرر بسبب النزوح أو فقدان العائل أو انقطاع مصدر الدخل سواء كان من مصدر حكومي أو خاص أو مساعدات اجتماعية.

١-٢-١.النازحات:

تأتي في مقدمة الحالات المتضررة النازحات اللواتي اضطررن إلى ترك ديارهن هروباً من ويلات الحرب للانتقال وخصوصاً إلى مناطق وأماكن غير مؤهلة للاستضافة، بحيث يمثل النازحون عبئاً إضافياً على المناطق المستضيفة، وقد بلغ عدد النازحات حوالي مليون وثمانمائة نازحة من أصل ثلاثة ونصف مليون نازح ونازحة، أي أن النساء يمثلن أكثر من نصف العدد[٧].

وتختلف أوضاع النزوح بين من يسكنون بإيجارات مرتفعة أو من يسكنون لدى بعض الأهل والأقارب، والحالات الأشد ضعفاً هي الحالات التي اضطرت للإقامة في المرافق العامة المؤقتة والمخيمات في العراء، وهنا تعاني النازحات من مشقة للحصول على سبل العيش لها ولأسرتها خاصة وأنها معرضة للعديد من المخاطر الصحية والنفسية وحتى العنف والاستغلال، وجميعها ظروف قاهرة وغير مواتية لتتمكن النساء من تحسين مستوى معيشتهن.

وتتحمل النازحات عبئاً مضاعفاً وخاصة من هن بدون عائل، حيث يتحملن عبء رعاية أطفالهن في ظل العديد من الصعوبات بما فيها فقدان سبل المعيشة والكسب، والإصابة بالأوبئة وصعوبة الحصول على الماء والغذاء، فضلاً عن الحصول على المأوى الملائم.

دراسة حالة للوضع الاقتصادي لامرأة نازحة وانقطعت مصادر دخلها:

سميرة سعيد تبلغ من العمر ٢٧ عام زوجة ثانية وأم لطفلة عمرها عامين، نزحت من مدينة تعز إلى مدينة صنعاء في أواخر عام ٢٠١٥ بعد أن طال القصف والدمار منازل زوجها وأهلها، وتسكن سميرة الآن مع ابنتها وأمها وزوجها في غرفتين بالإيجار. كانت الأسرة تعتمد على دخل الزوج من إيجار عقارات ومرتب الزوجة من وظيفة حكومية، وحالياً انقطعت هذه المصادر بعد أن تضررت عقارات الزوج وانقطع راتب الزوجة. لجأ الزوج إلى بيع أرضية وشراء باص ليعمل به بينما اضطرت الزوجة لبيع ما تملكه من ذهب، إلا أن دخل الباص ضئيل ولا يفي باحتياج أسرتين فتضطر الأسرة في الأوقات الصعبة إلى التسول لتوفير ما تقتات به. المساعدات التي حصلت عليها الأسرة تمثلت في مساعدة بعض الخيرين وأكياس من حبوب القمح تصرفها لهم وحدة النازحين. لم تستطع سميرة التي كانت تدرس في جامعة تعز سنة ثالثة من إكمال دراستها بسبب الحرب والنزوح وهو ما ضاءل فرصتها في إيجاد وظيفة مناسبة.

١-٢-٢.الفقيرات معيلات الأسر:

أسفرت الحرب عن انزلاق جل السكان في دائرة الفقر، وبطبيعة الحال تمثل النساء نسبة عالية وصلت إلى ٥١٪ من إجمالي الفقراء. وبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء حوالي ١٤١,٨ ألف أسرة في الحضر و ٢٧١ ألف أسرة في الريف تمثل ١١,٤٪ من إجمالي الأسر. وتزيد حدة المعاناة من الفقر في المناطق الريفية التي تحتضن السواد الأعظم من الأسر الفقيرة. وللفقر أبعاد وآثار وخيمة تلقي بأعبائها على كاهل النساء على نحو يهدد استمرار الحياة عند الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم. حيث لجأ الفقراء إلى استراتيجيات قاسية

دراسة حالة للوضع الاقتصادي لامرأة فقيرة تعول أسرتها بعد انقطاع مرتب العائل وعجزه:

فاطمة حمود تبلغ من العمر ٣٦ عام وتسكن في غرفة على سطح منزل أقارب الزوج مع زوجها وأبنائها الأربعة: ابنتان في عمر ١٧ و ٩ أعوام وولدين في عمر ١٦ و ١١ عام، ترك الولد الأصغر مدرسته منذ عامين وواصل البقية دراستهم. وفي عام ٢٠١١، فقد الزوج دخله الإضافي من معهد لتعليم اللغة العربية للأجانب بعد أن أغلق المعهد بسبب الأزمة، وفي نفس العام تأثر المكتب الحكومي الذي كان يعمل به بحادث مستشفى العرضي الإرهابي، ولم يتبقَ للزوج سوى الراتب الأساسي وقدره ٤٨٠٠٠ ريال. ولعدم كفاية الراتب تراكمت الديون خلال أربع سنوات حتى وصلت إلى مليون وسبعمائة ريال. وبعد أن انقطع الراتب الحكومي في ٢٠١٦، أصبح الزوج عاجزاً تماماً عن الاستجابة لمطالبات الدائنين بالسداد، وتعرض لحالة نفسية وتحول وضعه في الأسرة من عائل إلى عبء إضافي على كاهل الزوجة لاحتياجه الدائم لأدوية العلاج النفسي الذي لم تتمكن من توفير سوى نوع واحد منها (مهدئ ومنوم). وتعيش الزوجة وأسرتها في ظروف صعبة حيث حاولت تحسين وضعها من خلال البدء في تعلم الخياطة على أمل أن تتمكن من اقتناء ماكينة خياطة في المستقبل. وعموماً، تعاني الأسرة من وضع اقتصادي صعب وتحتاج لتدخل عاجل لتمكين الزوجة اقتصادياً.

(٥) مذكرة عن الفقر في اليمن، البنك الدولي، يونيو ٢٠١٧.

(٦) المرجع السابق.

(٧) إحصائية النازحين حسب المحافظات حتى فبراير ٢٠١٨م، الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، مركز المعلومات الرئيسي، ٢٠١٨.

للتأقلم مع تداعيات الحرب مثل تقليص عدد وحجم الوجبات الغذائية واقتراض الغذاء والاعتماد على المساعدات.

من جانب آخر، شكل النشاط الزراعي في المتوسط حوالي ١٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، كما يعد المصدر الرئيسي للدخل لأغلب السكان في المناطق الريفية التي تحتضن حوالي ٧٠٪ من السكان، أغلبهم من الفقراء. وقد أدت الحرب إلى تدهور القطاع الزراعي مؤثراً بذلك وبشكل مباشر على الأسر الريفية بوجه عام وعلى النساء الريفيات بشكل خاص.

١-٢-٣.المنقطعة رواتبهن

تعمل في القطاع الحكومي المدني حوالي ١١٤,٥ ألف موظفة من أصل ٦١٢,٢ ألف موظف وموظفة[٨] يعيلون حوالي (٦,٩-٨,٤ مليون نسمة)، وتعمل غالبية الإناث في وزارة التربية والتعليم حيث يمثلن ٦٠٪ من إجمالي الموظفات. وبطبيعة الحال هذه الفئة من العاملات هن في الغالب من ذوات الدخل المحدود. وفي ظل الصعوبات الاقتصادية في اليمن أصبح دخل النساء جزءاً أساسياً من دخل أسرهن، فضلاً عن كونهن معيلات بصورة كاملة في حالات كثيرة. وقد فقدت النساء العاملات في القطاع الحكومي المصدر الأساسي لدخلهن منذ انقطاع الرواتب والأجور الحكومية في الربع الأخير لعام ٢٠١٦م بعد أن صدر قرار نقل البنك المركزي إلى عدن[٩]، وتم الاتجاه إلى صرف مرتب أو نصف مرتب وكوبونات شرائية بين فترة وأخرى خلال عام ٢٠١٧, مما اضطر العديد من الأسر متوسطي الدخل ممن كانوا يعتمدون على الراتب الحكومي إلى الانتقال من مساكنهم إلى مساكن متواضعة لعجزهم عن دفع الإيجارات، أو الانتقال للسكن في الريف لدى الأقارب، واستنفدت هذه الأسر جل مدخراتها لأجل توفير السلع الغذائية والضرورية. ومنهم من اعتمد على مساعدة بعض الأقارب وفاعلين الخير.

وكما سبقت الإشارة إلى أزمة المالية العامة وتعليق المساعدات الخارجية، فقد علقت الموازنة العامة للدولة منذ عام ٢٠١٥ تحويلات الضمان الاجتماعي على الرغم من ضآلتها ولحوالي ١,٥ مليون حالة من الفئات الأشد حرماناً يشكلون حوالي ٤٢٪ فقط من السكان المعدمين[١٠]، تمثل الإناث حوالي ٤٥,٤٪ من الحالات منهن ٢٤٪ بدون عائل. ويرجح ارتفاع نسبة النساء دون عائل خلال الحرب لأن عدد كبير من الأسر قد فقدت عائلها بين قتيل وجريح (٦٢،٠٥٢ قتلى وجرحى حتى ديسمبر ٢٠١٧ يمثل الذكور حوالي ٨٥٪) وتستند هذه الأرقام على الإحصاءات الرسمية في حين أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير, خاصة إذا ما أضفنا القتلى في جبهات المواجهة. وبذلك يظهر عدد الأسر التي فقدت عائلها وباتت المرأة هي العائل لها.

دراسة حالة للوضع الاقتصادي لامرأة فقيرة بدون عائل وتعتمد على الضمان الاجتماعي:

مريم أحمد أرملة تبلغ من العمر ٤٥ عام وتسكن في غرفة بالإيجار مع أبنائها الأربعة: الأبنة الكبرى ٢٨ عام معاقة حركياً وعقلياً، وابنة أخرى ١٨ عام تركت تعليمها في الصف الثامن، وولدين أعمارهما ٢١، ١٥ سنة وتركا الدراسة في الفصلين التاسع والسادس. ومنذ توفي الأب في عام ٢٠٠٢ اعتمدت الأسرة على الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مساعدات الخيرين، ومنذ عام ٢٠١٥ بعد انقطاع تحويلات الضمان الاجتماعي ساءت أحوالهم المعيشية بحدة وتناقصت المساعدات التي كانت الأسرة تتلقاها في الماضي.

ولم تستطع الأرملة وأبنائها التكيف مع الوضع، فقد تراكمت عليهم الديون ويرفض الجميع إقراضهم فضلاً عن مطالبتهم بمغادرة الغرفة التي يعيشون بها. وتتكبد الأرملة عناء كبيراً في توفير الغيارات الصحية لابنتها المعاقة، كما فشلت الابنة الكبرى في إيجاد عمل وكذلك أخوها الأكبر لافتقارهم للمؤهلات والخبرة. ولم تصل مساعدات المنظمات الخيرية إلى هذه الأسرة واكتفت بعضها بتقديم الوعود، حيث تعاني الأسرة من حالة إنسانية مأساوية وبحاجة لتدخلات طارئة.

١-٢-٤.المتوقفة أو المعلقة مشاريعهن:

بلغت نسبة المشاريع التي تمتلكها نساء وأغلقت منذ ٢٠١٥، حوالي ٤٢٪ من إجمالي تلك المشاريع، في حين كانت النسبة في المشاريع التي أغلقت ويمتلكها الذكور حوالي ١٩٪ من إجمالي المشاريع، وبطبيعة الحال كانت معظم المشاريع النسوية ذات الحجم المتوسط أو الصغير، فضلاً عن أن هذه المشاريع أكثر حداثة في تاريخ التأسيس ولا تمتلك الخبرة الكافية والإمكانات المادية للاستمرار والصمود في ظروف الحرب. وتؤكد هذه النتائج أن النساء هن الأكثر تضرراً في الجوانب الاقتصادية وغيرها جراء الحرب، وبذلك تتسع دائرة النساء اللواتي فقدن دخولهن باختلاف مصادرها[١١].

من جانب آخر، تمثل النساء حوالي ٥٥٪ من المقترضين ضمن شبكة التمويل الأصغر خلال عام ٢٠١٥، واتضح تراجع عدد المقترضات بحوالي -١٨٪ (١١,٧ ألف عميلة) خلال الفترة مارس ٢٠١٥ وحتى اكتوبر ٢٠١٥. وبالتالي فقدت النساء ذواتِ المشاريع الصغيرة اللواتي يعتمدن في تمويل مشاريعهن على قروض مؤسسات التمويل الأصغر على مورد أساسي للدخل كن يعتمدن عليه في إعالة أنفسهن وأسرهن[١٢].

دراسة حالة للوضع الاقتصادي لامرأة اضطرت إلى إغلاق مشروعها الذي كان مصدر دخلها الرئيسي:

السيدة ب.العزاني ٣٧ عام كانت تمتلك وتدير مشروعاً متخصصاً بتصدير المجالس اليمنية إلى ولاية متشجن في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان مخططاً للمشروع التوسع في أكثر من ولاية. وكانت المجالس تشحن عبر ميناء الحديدة، ولكن مع بداية الحرب تم إيقاف المشروع كون الطريق إلى الحديدة لم يعد آمناً، كما تضاعفت تكاليف النقل والشحن. وجاء قرار إغلاق المشروع نهائياً بعد أن حققت الشحنة الأخيرة خسائر كثيرة.

ومع إغلاق المشروع تم تسريح العمالة (ثلاثة موظفين في اليمن وشريك واحد في أمريكا)، وفقدت السيدة ب.العزاني مصدر دخلها الرئيسي من المشروع. وقد اعتمدت على راتبها الحكومي لفترة من الزمن حتى انقطاعه، ومن ثم حاولت التكيف مع الوضع من خلال صرف المدخرات سواء كانت نقداً أو ذهباً، أو ممارسة أنشطة بسيطة تدر دخلاً.

(٨) إحصائية عامة من قاعدة بيانات الموظفين، وزارة الخدمة المدنية، ٢٠١٨.

(٩) استمرت بعض المؤسسات العامة والإيرادية في صرف المرتبات، وعلى المستوى الجغرافي ولاعتبارات سياسية استمر صرف الرواتب في المحافظات الجنوبية ومحافظات مأرب وتعز والجوف وإن كان بشكل متقطع.

(١٠) خلال العام ٢٠١٧ تم تنفيذ مشروع صرف التحويلات النقدية لمستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية الذي موله البنك الدولي وأشرفت على تنفيذه منظمة اليونيسف لعدد (١٣١٦٤٤٩) حالة في جميع محافظات الجمهورية.

(11)Rapid business survey: impact of the Yemen crisis on private sector activity, UNDP, 2015.

(12) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (10) ديسمبر 2015، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

٢.تمكين النساء اقتصادياً في ظل الحرب وفترة بناء السلام

٢-١. التدخلات المختلفة لتمكين النساء اقتصادياً خلال فترة الحرب (٢٠١٥-٢٠١٧)

للنساء دور أساسي في صمود أسرهن في أوقات الأزمات ، ويتضاعف هذا الدور في حالات فقدان الأسرة للعائل نتيجة للوفاة او المرض، فإلى جانب دور النساء التقليدي في رعاية أفراد الأسرة وخاصة الأطفال، فهي لا تتوانى عن البحث عن دخل لإعالتهم ابتداء من الالتحاق بوظيفة أو بالقيام بأعمال حرفية وتجارية بسيطة وصولاً للبحث عن مساعدات وإعانات. إلا أن الفرص المتاحة أمام النساء تصبح محدودة جداً في أوضاع الحروب والأزمات خاصة في المجتمعات التي تتفشى فيها الأمية بين أوساط النساء، فضلاً عن انتشار الفاقة والافتقار إلى الأصول الانتاجية.

وتوجد في اليمن آليات محدودة لتمكين النساء اقتصادياً، ومن أهم هذه الآليات التمويل الأصغر الذي تقدمه مؤسسات متخصصة ومدعومة ومتواجدة في جميع محافظات الجمهورية. وقد نشأت تلك المؤسسات منذ عام ٢٠٠٩ وانتعشت خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٤. ونتيجة للمرونة التي قدمتها هذه المؤسسات للنساء، فقد مثلن أكثر من نصف المقترضين، ومع ذلك فإن نسبتهن ما زالت ضئيلة عند مقارنتها بأعداد النساء الفقيرات بصفة عامة. ومن سمات المشاريع التي تمتلكها نساء وممولة من مؤسسات التمويل الأصغر، أنها مشاريع صغيرة وقد تكون سهلة الإنجاز، بحيث يمكن إنجازها في المنزل لتتمكن النساء من مزاولة مسؤوليتهن الأسرية في ذات الوقت. ومن أكثر هذه المشاريع رواجاً الخياطة وصناعة البخور والعطور والتجميل وبيع وشراء الملابس وتربية المواشي. إلا أن القلة من تلك النساء من وجدن فرصة لتلقي تدريب متخصص لتطوير أنشطتهن ومشاريعهن.

وقد أدت الحرب منذ مارس ٢٠١٥ إلى عرقلة العديد من آليات تمكين الفقراء من النساء والرجال على حد سواء، وتأثرت آليات التمويل الأصغر سلباً من خلال تعطل الأعمال بسبب الدمار المادي للمنشآت وتسريح عدد كبير من العمال. ومن جانب آخر، تناقصت السيولة بسبب تعليق دعم المانحين، كما لم تتمكن هذه المؤسسات من تحصيل مستحقاتها ومتابعة عملائها إما بسبب الإعسار، أو الموت، أو النزوح. كذلك، ارتفعت مخاطر الإقراض بسبب تردي الوضع الأمني. وفي المحصلة النهائية فقدت الفقيرات الطموحات و الأمل في تحسين مستويات معيشتهن، وازدادت أوضاعهن سوءاً بعد أن تراجع عدد المقترضات خلال فترة الحرب، حيث تراجع عدد العملاء النشطين من أكثر من ١٠٠,٦ ألف عميل وعميلة قبل الحرب إلى ٤٢,٨ ألف عميل/ة حتى نهاية عام ٢٠١٧ تمثل النساء حوالي نصف ذلك العدد. وقد أسهم في تردي أوضاع مؤسسات التمويل الأصغر أنها لم تمتلك مصفوفات متكاملة لمواجهة الأزمة، وبالتالي واجهت صعوبات كبيرة في الربحية والكفاءة الانتاجية وجودة محفظة القروض.

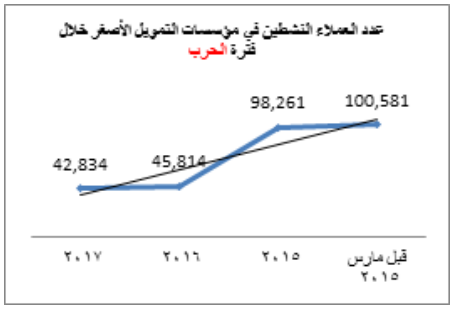

المصدر: قياس أثر الأزمة على التمويل الأصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٨

٢-١-١.بعض النماذج من تدخلات تمكين النساء/الفتيات اقتصادياً:

الجهة المنفذة	البرنامج وسنة التنفيذ	الهدف العام	التدخلات
الصندوق الاجتماعي للتنمية	برنامج النقد مقابل العمل (٢٠١٥) و ٢٠١٦	توفير دخل من أجور العمل في مشاريع البرنامج لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع مستقبلية	بلغ عدد المشاريع المنجزة خال العام 66 مشروعاً، بينما بلغ عدد الأسر المستفيدة أكثر من 26,700 أسرة، وتولدت أكثر من 1.5 مليون فرصة عمل، وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من الأجور حوالي 173,600 شخصاً (٥٠٪ إناثاً)
	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (٢٠١٦)	تمويل النساء الراغبات في إنشاء مشاريع صغيرة لتحسين دخولهن وفق شروط ميسرة	بلغ عدد المقترضين من مؤسسات التمويل الصغير والأصغر ٨٩,٥١٤ عميل، تمثل النساء حوالي ٤٦٪ .
		توفير الضمانات اللازمة لعملاء التمويل الأصغر.	إنشاء برنامج ضمان التمويلات لصناعة التمويل الصغير والأصغر في اليمن.
وكالة تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر	مشروع "تدريب مالكات المشاريع" (٢٠١٥)	تقديم خدمات تنمية الأعمال لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر من خلال تدريب سيدات الأعمال في مجال الإدارة	تنفيذ عدة أنشطة خلال العام، منها تدريب مالكات المشاريع على البرنامج الخاص بالمشروع، وتنفيذ ورش متابعة وجلسات إرشادية.
	مشروع "نساء اليمن موجودات". (٢٠١٥)		شهد تنفيذ ورشة عمل للسيدات لمناقشة أثر الصراع على النساء اليمنيات ومشاريعهن، وتم ربط سيدات اليمن بالعالم الخارجي بمناقشة مباشرة مع المانحين والجهات المعنية وأهم مشاكل السيدات.
	مشروع "مبادرة" (٢٠١٦)	تأهيل النساء لإدارة المشاريع الصغيرة والأصغر سواء كن مالكات لمشاريع أو بصدد إنشاء مشاريعهن الخاصة	تدريب ٦٣٤ شابة في كيفية انشاء مشاريعهم الخاصة

(١٣) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (١٠) ديسمبر ٢٠١٥، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٥.

(١٤) مسودة دراسة قياس أثر الأزمة على التمويل الأصغر(المرحلة الثانية)، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٨.

بنك الأمل	خدمات مالية للمرأة (٢٠١٥)	يهدف إلى تقديم خدمات مالية تتناسب مع ظروف النساء من حيث الظروف الاجتماعية والحالة المادية وتسهيل إجراءات الضمان وإثبات الهوية	تقديم تمويلات لعدد ٢٧,٢٧٤ امرأة ، وتشجيع ٤٧,٨٣٠ امرأة على الادخار حتى نهاية الربع الأول من العام وتمثل النساء ٤٠٪ من إجمالي المدخرين.
	برنامج التمكين الاقتصادي لرائدات الأعمال (٢٠١٦)	تعزيز مبادئ ريادة الأعمال لدى الفئات المستهدفة	استهدف ٥٠ امرأة في محافظتي صنعاء وعدن وتكون من ثلاث مراحل: ١) التهيئة والإعداد لرائدات الأعمال ٢) التمويل عبر القروض البيضاء ٣) تقديم الاستشارات الفنية لمدة ستة اشهر.
مؤسسة تنمية القيادات الشابة	برنامج الفرص المستدامة لسبل كسب العيش والمهن والتوظيف في اليمن بالشراكة مع مرسي كور 2018)	تعزيز الإقتصاد اليمني ومساعدة الجهات الفاعلة وخاصة الشباب من الاناث والذكور في التعافي من الأزمات بشكل سريع ومستدام.	استهدف الاناث والذكور الشباب في كل من صنعاء وعدن . اهم مكونات البرنامج: تعزيز المهارات الوظيفية و المهنية ، تعزيز المهارات الأساسية لمتطلبات سوق العمل ، إطلاق المشاريع الصغيرة و المتوسطة وتقديم دعم مادي لتنفيذ مشاريع صغيرة ، تطوير بيئة مناسبة للعمل بالشراكة مع الحكومة
	برنامج تطوير التلمذة المهنية غير النظامية بالشراكة مع منظمة العمل الدولية. (1و 2 و 3) (2018-2019	تطوير آليه تنفيذ واستدامة التلمذة المهنية الغير نظامية في اليمن من أجل زيادة قدرة الجهات الفاعلة المحلية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز الإنعاش الاقتصادي.	استهدف الشباب من الاناث والذكور في كل من الحديدة، حجة، أبين، لحج. قام البرنامج بالتعاون مع وزارة التعليم الفني باعداد مواد تدريبية مهنية لعدد من المهن والقيام بالادريب النظري والعملي. ومن ثم توفير فرص عمل بسيطة للمتلمذات والمتلمذين.
	برنامج تضافر ١ و ٢ لسن الامن للزواج وبناء القدرات بالشراكة مع اليونسيف ٢٠١٦-٢٠١٨	استهدف البرنامج مواصلة بناء نتائج البرامج السابقة للمؤسسة ا مع النساء لأكثر من ١٠ سنوات، لدعم النساء/ الفتيات وحقوقهن (برنامج انطلاق، برنامج تظافر ، المرأة في السياسة، والمرأة في النزاعات فإن هذا البرنامج سيبني على برنامج انطلاق الذي تم تنفيذه مرتين لمناصرة السن الأمن للزواج وبناء القدرات وايجاد فرص عمل للنساء والفتيات.	استهدف البرنامج تدريب الفتيات اليافعات في صنعاء و عدن ، حجه ، ذمار ، الحديده وإب في المهارات الحياتية لبناء ثقتهن بأنفسهن ومعرفة كيفية الاعتناء بأنفسهن. وكذلك سيعملن مع مثقفي الاقران في تنفيذ أنشطتهن وتوفير فرص عمل..
اتحاد نساء اليمن	مشروع " الصمود وبناء السلام" (٢٠١٧)	تمكين النساء والفتيات المتضررات من الحرب الحالية اقتصاديا	حصول ٢٨٠ امراء على مساعدات نقدية غير مشروطة حصول ٨٠ امرأة منهن على التدريب والتأهيل في مهارات حياتية تعود عليهن بالدخل

٢-١-٢.سمات تدخلات تمكين النساء اقتصادياً والصعوبات التي واجهتها:

يلاحظ من خلال الاطلاع على نماذج التدخلات خلال فترة الحرب:

- أنها تدخلات ذات نطاق ضيق وتستهدف أعداد محدودة من النساء المتضررات مقارنة بحجم المعاناة كماً ونوعاً ولا تكاد تغطي إلا نسبة ضئيلة منهن.
- بالنسبة لمجالات الإقراض الصغير والأصغر، فهي ليست مقترنة في الغالب بتدريب وتأهيل يضمن توجيه القرض نحو مشاريع ناجحة ومستدامة.
- معظم التدخلات تقليدية ولا تتلاءم مع ظروف الحرب ومستجداته.
- لا توجد برامج تمكين اقتصادي لفئة النازحات حيث يكون التركيز هنا على التدخلات الإغاثية قصيرة الأجل مثل السلات الغذائية وتوفير المأوى المؤقت.

وعلى الرغم من أن تدخلات تمكين النساء اقتصادياً خلال السنوات السابقة لعام ٢٠١٥ لم تكن كافية ومواكبة للاحتياجات الفعلية، فقد زاد الوضع سوءاً خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧) التي شهدت تراجع حجم التدخلات على الرغم من تفاقم معدلات الفقر والبطالة، ويُعزى ذلك لعدد من العوامل أهمها:

- واجه عملاء مؤسسات التمويل صعوبة بالغة في الاقتراض في ظل تراجع مستويات الدخل وارتفاع تكاليف الضمانات وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- العوامل الأمنية حدت من الوصول إلى المناطق الجغرافية التي اشتد فيها الصراع وانقطعت إليها السبل.
- الدمار المادي الذي لحق بمؤسسات التمويل الصغير والأصغر ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات التمكين الاقتصادي وكذلك تراجع عدد العمالة في هذه المؤسسات.
- تعليق المنح الخارجية في المجالات التنموية وتوجيهها نحو مجالات الإغاثة الإنسانية قصيرة الأجل بمختلف قطاعاتها والذي كان له أثر بالغ في تقليص تدخلات التمكين الاقتصادي.
- ارتفاع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة والذي يتطلب تدخلات كثيفة ومستدامة تفوق الإمكانات المحلية للمؤسسات والمنظمات سواء من حيث التمويل أو من حيث القدرات الفنية.

٢-٢. أهمية تمكين النساء اقتصادياً:

تعتبر السياسات والتدخلات في مجال تمكين النساء اقتصادياً ذات أهمية بالغة، وتترتب عليها آثار إيجابية على نطاق واسع يشمل جميع أفراد المجتمع، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

٢-٢-١.الأثر الإنساني والاقتصادي:

في ظل تردي الأوضاع الإنسانية في اليمن إلى مستويات غير مسبوقة وتوسع دائرة الفقر لتشمل أكثر من ثلثي السكان، أصبح التمكين الاقتصادي للمرأة أمراً حتمياً للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية وخاصة على الفئات الأضعف وهي النساء والأطفال. إلا أن النساء يمتلكن طاقة كامنة يمكن استغلالها في تنمية الأسر والمجتمع بصفة عامة، حيث أثبتت الكثير من التجارب الناجحة كيف استطاعت النساء أن تساهم بفاعلية في دفع عجلة الاقتصاد. وتكون الحاجة إلى إدماج النساء في الأنشطة الاقتصادية أكثر ضرورة وأهمية في حالات الحروب والنزاعات التي يترتب عليها التدهور الاقتصادي وانخفاض مستويات الدخول.

ومع ارتفاع معدلات الوفاة بين الذكور، تزداد أهمية الدور الذي تضطلع به النساء لإعالة أسرهن. فلم يعد الأمر هنا مقصور على المساهمة في التنمية الاقتصادية بقدر ارتباطه بضمان أدنى مستويات العيش الكريم للأسر الفقيرة التي يزداد عددها يوما بعد يوم في ظل استمرار الحرب وفرض الحصار الاقتصادي. فالمرأة تمثل صمام الأمان لاستقرار المجتمع وضمان التماسك الاجتماعي بين أفراده، وأي تدخل يوجه نحو النساء يعود أثره الإيجابي على المجتمع ككل.

٢-٢-٢. الأثر على عملية بناء السلام:

تنشأ العلاقة بين التمكين الاقتصادي للنساء وعملية بناء السلام من أهمية دور النساء في التأثير على أفراد أسرهن وخاصة الأبناء. ففي المراحل المبكرة من عمر الأبناء يتجسد دور النساء في توفير الأمان النفسي بالإضافة إلى الأمان المادي في حالات كثيرة وعلى نحو يساهم في توفير مناخ ملائم لتنشئة جيل خالٍ من الأحقاد المجتمعية التي تقوض أي محاولة لبناء السلام.. ويمكن تدارك الأمر من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي للنساء، إضافة إلى رفع وعيهن في القضايا المرتبطة بعملية بناء السلام.

وفي أغلب أماكن النزاع، تلعب النساء دوراً أساسياً في عملية إعادة البناء. وقد تم التأكيد على هذا الدور في الإعلان الصادر عن لجنة بناء السلام بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣، إذ نص القرار على أهمية دور النساء في إحلال السلام. و قد شدد القرار على أهمية التمكين الاقتصادي في سياسات الانتعاش الاقتصادي " نعترف بأن التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم إسهاما كبيرا في فعالية الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ويؤدي إلى تحسين نوعية تدابير وسياسات الانتعاش الاقتصادي ونتائجها الاجتماعية و إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ ونؤكد أهمية مراعاة منظور النوع الاجتماعي، حسب الاقتضاء، عند الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية بعد انتهاء النزاع" . و كذلك أكد القرار على ضرورة تضمين التمكين الاقتصادي في مبادرات و برامج الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاعات[١٥] .

٢-٣. توصيات تمكين النساء اقتصادياً:

٢-٣-١.توصيات عامة:

يتطلب تمكين النساء اقتصادياً رسم استراتيجية متكاملة تُعنى بقضايا النساء الملحة لا سيما في حالات الحرب والنزاع، وتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى ضوئها، يتم حشد الإمكانات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وتتركز تدخلات تمكين النساء اقتصادياً في أربع محاور رئيسة كالتالي:

-التمكين الاقتصادي في المشاريع التجارية والخدمية والذي يناسب جميع النساء باختلاف بيئاتهن وأعمارهن وثقافتهن، وإن كان نوع وحجم النشاط يتأثر بتلك العوامل.

-التمكين الاقتصادي في النشاط الزراعي أو النشاط الحرفي والذي يستهدف النساء الريفيات على وجه الخصوص، وهي الفئة الأكبر ضمن فئات الفقراء.

-التمكين الاقتصادي للمتضررات من الحروب والنزاعات وإعادة تأهيلهن والذي يستهدف من خلال التدخلات النساء اللواتي فقدن مصدر دخلهن أو عائلهن أثناء الحرب وأصبحن بحاجة للدعم كي يستعدن قدرتهن في اكتساب الدخل، سواء كن نازحات أو عائدات إلى ديارهن بعد فترة النزوح أو ما زلن مقيمات في المناطق المتضررة.

-التمكين الاقتصادي المستدام من خلال التركيز على التدخلات في مجالات التعليم والتدريب ونشر الوعي والثقافة في أوساط النساء ليتمكن من دخول سوق العمل وفق مؤهلاتهن المكتسبة.

٢-٣-٢.توصيات لتمكين النساء النازحات اقتصادياً:

النساء النازحات هن أكثر الفئات ضعفاً وأكثرهن حاجة للتدخلات العاجلة مع الأخذ في الاعتبار التدرج في مساعدة هذه الفئة وفق آلية مزمنة ومراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: توفير المساعدات الطارئة والملحة مثل المأوى والغذاء والماء والرعاية الصحية والنفسية، وكذلك توفير المناخ الآمن الذي يضمن خصوصية وضع النساء. مع ضمان التوزيع المنصف والمتساوي في الدعم الإنساني من منظور النوع الاجتماعي.

المرحلة الثانية: تمكين النساء اقتصادياً ليتمكنَّ من توفير مصدر دخل مناسب لإعالة أسرهن، خاصة وأن المساعدات الطارئة ليست مستدامة فضلاً عن انقطاعها من وقت لآخر وعدم تغطيتها لجميع النازحين. وتتمثل برامج تمكين النازحات اقتصادياً في تمويل مشاريع حرفية صغيرة وتوفير لوازمها والذي قد يتطلب إقامة دورات تدريبية في هذه المجالات وفي الجانب التسويقي. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، يمكن إقامة معارض دورية لمنتجات النازحات من أجل ضمان تسويق منتجاتهن.

المرحلة الثالثة: تأهيل النازحات اقتصادياً للعودة إلى ديارهن بمهارات حياتية تتلاءم مع البيئة التي ينتمين إليها سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية. وهنا يأتي دور مؤسسات التمويل الصغير والأصغر كآلية ناجحة ومرنة تعين النساء النازحات على إقامة مشروعات صغيرة بتمويلات صغيرة تتلاءم مع إمكاناتهن.

دراسة حالة لامرأة نازحة استفادت من برنامج آزال للتمويل الأصغر في تأسيس مشروع صغير:

السيدة شمس سعد النصيري كانت من سكان محافظه صعده وبسبب الحرب تدمرت ممتلكاتهم ونزحوا إلى صنعاء وبعد انقطاع كل إيرادات الأسرة لم تجد السيدة أي خيار سوى البحث عن عمل لإعالة أسرتها.توجهت السيدة إلى برنامج آزال للتمويل الأصغر للحصول على تمويل من أجل مشروعها (صناعه وتوزيع اللبن) وقد تم منحها مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ريال يمني لشراء المعدات والمواد الخام وفعلاً هي الآن تقوم بتوزيع منتجاتها في السوق كما تعتبر العائل الرئيسي لأسرتها.

دراسة حالة استفادت من المساعدات الانسانية مؤسسة تنمية القيادات الشابة مع الاوتشا

اسماء في الثلاثينيات من العمر من الجائفي في همدان ام لسبعة اطفال اصبحت العائل الوحيد للأسرة بعد موت زوجها بمساعدة مكانية الخياطة ورثتها عن امها عملت في خياطة للملابس للجيران والقرية وبهذا تسد بعض احتياجات الاسرة ولكن لم يكن الدخل كافي مما اضطرها الى عدم ارسال اطفالها للمدرسة. المساعدات الانسانية ساعدت ان تخفف عليها الاعباء المالية بتوفير المواد الاساسية للغذاء مما ساعدها من اعادة ابنائها الى المدرسة « استطعت ان اوفر فلوس من عملي ويرجع الاولاد للمدرسة»، قالت اسماء.

(15) https://jusoorly.wordpress.com.

٢-٣-٤.توصيات لتدريب وتأهيل النساء الفقيرات:

النساء الفقيرات يمثلن الحالة العامة والسائدة للنساء اللواتي هن بحاجة للدعم والمساعدة حتى يتمكن من الخروج من دائرة الفقر . وتزداد أعداد الفقيرات وتسوء أحوالهن المعيشية في أوقات الحروب والنزاعات، وخاصة من يعتمدن على مشاريع صغيرة تدر عليهن دخلاً متواضعاً، أو من يعتمدن على مبالغ الإعانات الاجتماعية. وهنا يفضل أن تكون تدخلات تمكين النساء الفقيرات أكثر استدامة ويمكن تقسيمهن إلى فئتين كالتالي:

أولاً: النساء الفقيرات في الريف: يحتضن الريف الغالبية العظمى من الفقيرات في اليمن، وهن بحاجة إلى اكتساب مهارات حياتية تتلاءم مع البيئة التي يعشن فيها، لتفتح أمامهن فرص الحصول على مصدر دخل. وتتمثل تدخلات تمكين النساء الريفيات اقتصادياً في:

-تدخلات بعيدة الأثر وهي تدخلات تكاملية في مجال رفع الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني والعادات الصحية والوعي بالقضايا الحقوقية والمجتمعية، ويظهر أثر هذه التدخلات في المستقبل لأنه يضمن حل معضلة الفقر من الجذور، ونشوء جيل من الريفيات يتمتعن بوعي وثقافة ويمتلكن المعرفة والمهارة والصحة الجيدة التي تمكنهن من الحصول على فرص عمل مجدية.

-تدخلات آنية تعالج آثار المشكلة من خلال برامج مكثفة لتدريب الريفيات في مجالات مهنية وحرفية مثل:

- oأساليب تحسين المنتجات الزراعية حسب المحاصيل المنتجة في كل منطقة.
- oطرق تسويق المنتجات الزراعية والنفاذ إلى الأسواق.
- oالمنتجات التي تعتمد على مدخلات من المحاصيل الزراعية.
- oتربية المواشي وأساليب رعايتها وتنميتها.
- oالخياطة والتطريز والملبوسات الصوفية.
- oالمنتجات الخزفية والأعمال اليدوية.

ثانياً: النساء الفقيرات في الحضر: يتسم الوضع الاقتصادي في المناطق الحضرية بأنه أفضل نسبياً من الريف، رغم أن تداعيات الحرب أدت إلى انتشار الفقر في الحضر بنسب عالية أيضاً. وفي المناطق الحضرية، تتنوع مجالات التدريب المهني والحرفي نتيجة لوجود مستويات مختلفة من التعليم، واختلاف طبيعة سوق العمل واتساعه. ويمكن هنا الإشارة إلى أهم مجالات التدريب و هي كالتالي:

أولاً: مجالات تدريب للنساء الحاصلات على الثانوية العامة كحد أدنى:

- oاللغة الإنجليزية
- oالسكرتارية وعلوم الحاسوب
- oالعلوم الإدارية والمحاسبية
- oالتمريض والاسعافات الأولية
- oتربية رياض الأطفال
- oمجالات غير نمطية مثل اصلاح الهواتف النقالة، الكهرباء.. الخ

ثانياً: مجالات تدريب للنساء الأميات أو من يقرأن ويكتبن:

- oالخياطة والتطريز والأشغال الصوفية
- oتجميل السيدات (الكوافير)
- oالمنتجات الغذائية (مربيات – مخللات – مخبوزات – حلويات)
- oالأعمال التجارية الصغيرة

دراسة حالة استفادت من برنامج الفرص المستدامة لسبل كسب العيش والمهن والتوظيف في اليمن ...مؤسسة تنمية القيادات الشابة مع مرسي كور

آلاء سلطان، شابة عشرينية تعيش في صنعاء، مليئة بكثير من الطموح والأمل في غد أفضل، تخرجت من الجامعة عام ٢٠١٥ بدرجة بكالوريوس في نظم المعلومات. التحدي في أن تجد فرصة عمل جيدة في بلد يعيش ظروف اقتصادية صعبة كان كبيرا وشبه مستحيل، لهذا لم تتردد آلاء في أن تقبل فرصة عمل كمدرسة حاسوب لمدة عامين إلا أنها كانت تشعر بأن هذا العمل لم يلبي طموحاتها ولا شغفها في أن تعمل في مجال تخصصها في نظم المعلومات.

بعد التحاقها بالبرنامج والذي كان يحوي على أكثر من تدريب استفادت منه بشكل كبير وأهلها بالفعل لتفوز بفرصة عمل جيدة من بين ٥٧ متقدم/ة على نفس الوظيفة. كما تضيف آلاء بأن أفضل تدريب تلقته في البرنامج كان حول الإعداد لكتابة السيرة الذاتية والتدريب العملي على المقابلات الشخصية وتفادي الأخطاء الشائعة التي غالبا ما يتعرض لها المقدم/المقدمة على وظيفة وأنها عندما قارنت سيرتها الذاتية التي كتبتها قبل التدريب وبعده واداءها في المقابلات الشخصية لاحظت فرقا هائلا. لكنها كانت تتمنى لو أن البرنامج ركز بنفس القدر على تدريبهم على التخطيط وتحديد الهدف، إلا أنها تؤكد بأن البرنامج كان بالمجمل مفيدا جدا لها على الصعيد العملي وعلى الصعيد الشخصي. فعلى الصعيد العملي تؤكد آلاء بأنها اصبحت أكثر قدرة على تنظيم العمل وجدولته بحسب الأولويات والالتزام بالوقت والمواعيد النهائية لتسليم العمل، كما ساعدها البرنامج كذلك في تحديد نقاط الضعف التي لا تزال في حاجة لأن تعالجها لتضمن تقدمها المهني وتعتبر بأن التحدي القادم بالنسبة لها هو تطوير لغتها الانجليزية ورغم ضيق الوقت بسبب وظيفتها الجديدة فقد التحقت ببرنامج عبر الانترنت يساعدها على تعلم اللغة كما أنها تنوي أن تأخذ دورات في لغة البرمجة الجديدة لتطور نفسها اكثر في مجال دراستها، وتضيف بإصرار بأنها ستظل تعمل على كل نقطة ضعف تواجهها في حياتها المهنية حتى تتغلب عليها. أما على الصعيد الشخصي فتقول آلاء بأن البرنامج جعلها بشكل عام أكثر قدرة على اتخاذ قراراتها والتعامل مع الآخرين بثقة.

٢-٣-٥.توصيات لتشجيع النساء لإقامة المشاريع الصغيرة :

في ظل انتشار الفقر تحتاج النساء إلى دعم وتمويل وتدريب ليتمكنَّ من إقامة مشاريع صغيرة تتلاءم مع قدراتهن والبيئة التي يعملن فيها، وهنا تأتي أهمية التمويل الصغير والأصغر الذي أثبت نجاحه في العديد من الدول التي طبقت هذه الآليات وفق ممارسات صحيحة. وفي اليمن ما زال التمويل الصغير والأصغر برغم تطوره خلال العقد الماضي محدوداً في انتشاره وفي حجم محفظة القروض التي يمنحها. وما سبق يتطلب استراتيجية تهدف إلى تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- حشد الموارد اللازمة من مصادر محلية وأجنبية والاستفادة من أحقية اليمن في الدعم الخارجي المخصص للدول التي تعايش الحروب والنزاعات.
- الوصول لأكبر شريحة ممكنة من النساء الفقيرات من خلال التوسع الجغرافي والذي يجب أن يكون مصحوباً بحملات توعية للمجتمعات حول مزايا إقامة المشاريع الصغيرة الممولة بقروض، وزرع الثقة بسلامة الاجراءات وإمكانية تحقيق الأهداف.
- دراسة السوق وتنويع منتجات الإقراض لتتناسب مع مختلف الفئات والمستويات والبيئات للنساء الراغبات في إقامة المشاريع الصغيرة.
- أهمية اقتران القروض بدورات تدريبية حول دراسة الجدوى وإجراءات إقامة المشاريع الصغيرة وأسس وضع الميزانيات المصغرة واحتساب الأرباح وكيفية سداد القروض أو التوسع في الأعمال.
- التدريب في المجالات المهنية والحرفية المتخصصة.

٢-٣-٦.توصيات لدعم المشاريع التي تمتلكها نساء، وتضررت جراء الحرب

كما سبقت الإشارة، أغلقت حوالي ٤٢٪ من المشاريع التي تمتلكها النساء حتى نهاية عام ٢٠١٥، لأن هذه المشاريع أقل قدرة على الصمود مقارنة بتلك التي يمتلكها الذكور، وهو ما يستدعي القيام بتدخلات لدعم هذه المشاريع وإنعاشها من خلال الآتي:

- تقديم قروض بشروط ميسرة لتتمكن مالكات المشاريع من ترميم الأضرار المادية أو تعويضها وتوفير لوازم الأعمال بحسب نشاط المشروع.
- تقديم استشارات حول كيفية استئناف الاستثمار في هذه المشاريع في ظل

ظـروف الحـرب والنزاعـات أو تحويـل النشـاط ليتكيـف مـع الوضـع الراهـن ومتطلبـات السـوق.
- إقامـة دورات تدريبيـة لمالـكات المشـاريع في أسـس إدارة الأعـمال والمحاسـبة والتخطيـط الاسـتراتيجي بهـدف تنميـة قدراتهـن في إدارة مشـاريعهن وضـمان اسـتدامتها وتنميتهـا وتطويرهـا.

دراسة حالة لامرأة استفادت من برنامج بنك الأمل للتمويل الأصغر:

السـيدة بـشرى محمـود الفقيـه مـن محافظـة تعـز وتسـكن في أمانـة العاصمـة وهـي الأخـت الكـبرى لأسرة تتكـون مـن ثمـان أشـخاص ولديهـا مشـغل خياطـة أثـواب رجـالي يوفـر دخـل لهـا وأفـراد أسرتهـا، إلا أن أوضـاع المشـغل تدهـورت بسـبب الحـرب وانقطـاع الكهربـاء حيـث أصبحـت تكاليـف تشـغيل المكائـن باسـتخدام الماطـور عاليـة جـداً بسـبب ارتفـاع أسـعار المشـتقات النفطيـة مـما أدى إلى توقـف المشـغل خـلال الحـرب وانقطـاع مـورد الأسرة الوحيـد. تمكنـت السـيدة فيـما بعـد مـن الحصـول عـلى تمويـل مـن بنـك الأمـل مقـداره ٨٥٠٠٠٠ ريـال اسـتفادت منـه في توفـير منظومـة الطاقـة الشمسـية وشراء مكائـن خياطـة وكاويـة مـما سـاعدها في توسـيع مشروعهـا وضـمان اسـتدامته، وانضـم إليهـا باقـي أفـراد أسرتهـا في العمـل وأصبـح مشروعـاً عائليـاً يضـم خمسـة أخـوات وأخ، ويوفـر المشـغل حاليـاً دخـلاً جيـداً ومسـتقر لجميـع أفـراد الأسرة.

٢,٣,٧ توصيات برصد خسائر النساء المادية والبشرية من الحرب بحيث لا يتم اغفال معالجة قضائهن في مرحلة التعافي وتطبيق العدالة الانتقالية

خسرت النساء اثناء الحرب الكثير من الممتلكات والارواح من ابنائهن ازواجهن والذي كانوا يمثلون عائل الاسرة ولذا من المهم معالجة هذه القضايا بجبر الضرر او أي معالجات أخرى .

- oضمان شمولية العدالة الانتقالية المتساوية للنوع الاجتماعي، بما في ذلك المشاركة النسائية في اللجان المختلفة المسؤولة عن تنفيذ عملية العدالة الانتقالية الشاملة، وان تكون برامج التعويض والاستجابة حساسة للنوع الاجتماعي
- oضمان رصد وتوثيق الخسائر البشرية والمادية للنساء.

المراجع:

1.نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (30) ديسمبر 2017، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

2.نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (18) سبتمبر 2016، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

3.تقييم الأضرار والاحتياجات – أثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن، منظمة العمل الدولية، 2016

4.مذكرة عن الفقر في اليمن، البنك الدولي، يونيو 2017.

5.مسح ميزانية الأسرة 2014، الجهاز المركزي للإحصاء.

6.إحصائية النازحين بحسب المحافظات حتى فبراير 2018م، الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، مركز المعلومات الرئيسي، 2018

7.نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (10) ديسمبر 2015، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

8.مسودة دراسة قياس أثر الأزمة على التمويل الأصغر(المرحلة الثانية)، الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2018.

9.Rapid business survey: impact of the Yemen crisis on private sector activity, UNDP, 2015

10.Yemen HNO 2018, December 2017, OCHA,

11.https://jusoorly.wordpress.com.

ايمان شريان تحمل الماجستير في الاقتصاد من جامعة صنعاء في عام ٢٠١٠ وحصلت على البكالوريوس في المحاسبة من جامعة صنعاء في عام ١٩٩٩,٢٠٠٩، تدرجت ايمان شريان في العديد من الوظائف والأعمال إلى أن عملت باحثة اقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي فخبيرة في السياسات التنموية لدى مشروع الدعم الاستشاري لوزارة التخطيط التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ثم استشارية في خطط التنمية والمنسق الوطني لمشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن الممول من البنك الدولي (٢٠١٣-٢٠١٦.)

أكاديمياً، عملت ايمان شريان مساعد محاضر لمادة الاقتصاد الكلي ومادة نقود وبنوك في جامعة العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إعداد العديد من الدراسات والبحوث في المجال النقدي والمصرفي والتنموي مع عرض بعضها في ورش العمل والمؤتمرات الاقتصادية والتنموية. بالاضافة الى ذلك شاركت ايمان شريان في اعداد العديد من التقارير الدولية والوطنية.

القيادات الشبابية

OXFAM